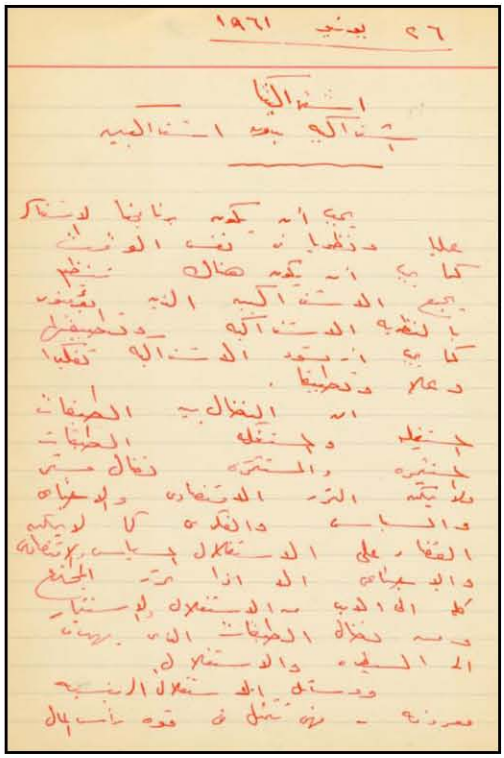

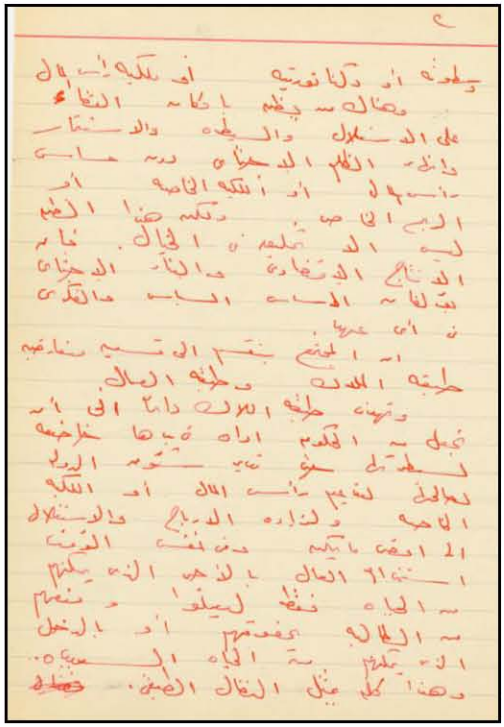

٢٦ يونيو ١٩٦١

اشتراكيتنا

اشتراكية بدون اشتراكيين

يجب أن يكون برنامجنا الاشتراكى عمليا ونظريا فى نفس الوقت، كما يجب أن يكون هناك تنظيم يجمع الاشتراكيين الذين يؤمنون بالنظرية الاشتراكية؛ تفكيرا وعملا وتطبيقا.

إن النضال بين الطبقات المستغِلة والمستغَلة، الطبقات المستثمِرة والمستثمَرة، نضال مستمر، ولا يمكن التحرر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والفكرى، كما لا يمكن القضاء على الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى، الا اذا تحرر المجتمع كله – الى الأبد – من الاستغلال والاستثمار، ومن نضال الطبقات الذى يهدف الى السيطرة والاستغلال.

ووسائل الاستغلال الرئيسية معروفة؛ فهى تتمثل فى قوة رأس المال وسطوته أو ديكتاتوريته، أو ملكية رأس المال.

وهناك من يظن بإمكان القضاء على الاستغلال والسيطرة والاستثمار وانهاء الظلم الاجتماعى، دون مساس رأس المال أو الملكية الخاصة أو الربح الخاص. ولكن هذا الظن ليس الا تحليق فى الخيال؛ فإن الانتاج الاقتصادى والبناء الاجتماعى يؤلفان الأساس السياسى والفكرى فى أى عهد.

إن المجتمع ينقسم الى قسمين متعارضين؛ طبقة الملاك وطبقة العمال.

وتهدف طبقة الملاك دائما الى أن تجعل من الحكومة أداة فى يدها، خاضعة لسيطرتها؛ حتى تدير شئون الدولة لصالحها، لتدعيم رأس المال أو الملكية الخاصة، ولزيادة الأرباح والاستغلال الى أقصى ما يمكن. وفى

نفس الوقت استخدام العمال بالأجر الذى يمكنهم من الحياة فقط ليعملوا، ومنعهم من المطالبة بحقوقهم أو بالدخل الذى يمكنهم من الحياة السعيدة؛ وهذا كله يمثل النضال الطبقى.

وليس الصراع الطبقى منحصرا فقط فى صراع العمال من أجل حقوقهم، بل هناك صراع الطبقة التى تملك للسيطرة على السلطة وتأمين رأس المال وتأمين الربح، وضرب صراع الطبقة العاملة التى تهدف الى أن تحصل على حقوقها التى تمكنها من الحياة السعيدة.

وكل نضال طبقى هو فى نفس الوقت نضال سياسى؛ يهدف الى السيطرة على البناء الاجتماعى والبناء الاقتصادى.

فاذا سيطرت الطبقة الرأسمالية على البناء الاجتماعى والاقتصادى، لابد لها من أن تسيطر تبعا لذلك على البناء السياسى. والنتيجة أن تصبح الطبقة العاملة دائما فريسة للاستغلال والاستثمار:

استغلال صاحب العمل.
استغلال التاجر.
استغلال صاحب المسكن.
استغلال المرابين.

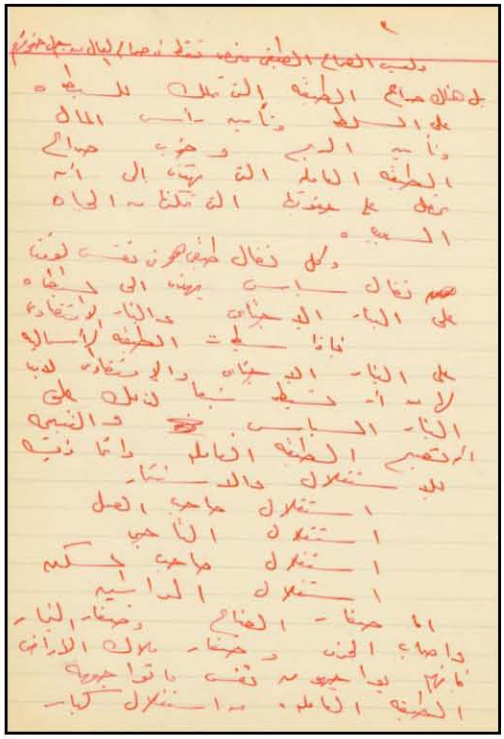

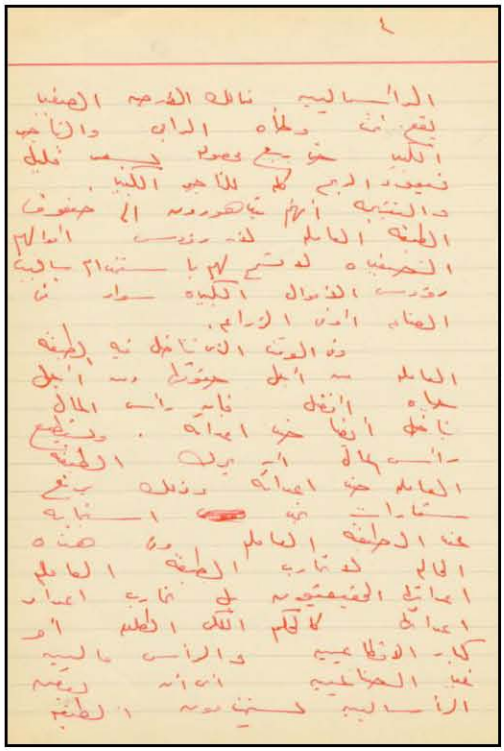

أما صغار الصناع، وصغار التجار، وأصحاب الحرف وصغار ملاك الأراضى، فإنهم يواجهون نفس ما تواجهه الطبقة العاملة من استغلال كبار الرأسماليين. فمالك الأرض الصغير يقع تحت وطأة المرابى والتاجر الكبير؛ حتى يبيع محصوله بسعر قليل، فيعود الربح كله للتاجر الكبير. والنتيجة؛ أنهم يتدهورون الى صفوف الطبقة العاملة، لأن رؤوس أموالهم الصغيرة لا تسمح لهم باستخدام أساليب رؤوس الأموال الكبيرة؛ سواء فى الصناعة أو فى الزراعة.

وفى الوقت الذى تناضل فيه الطبقة العاملة من أجل حقوقها ومن أجل حياة أفضل، فإن رأس المال يناضل أيضا ضد أعدائه. ويستطيع رأس المال أن يحرك الطبقة العاملة ضد أعدائه، وذلك برفع شعارات تجد استجابة عند الطبقة العاملة. وفى هذه الحالة، لا تحارب الطبقة العاملة أعداءها الحقيقيين، بل تحارب أعداء أعدائها،

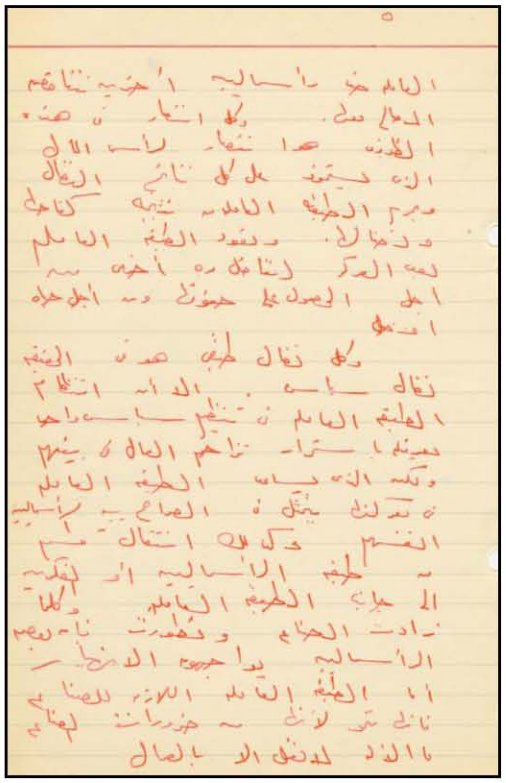

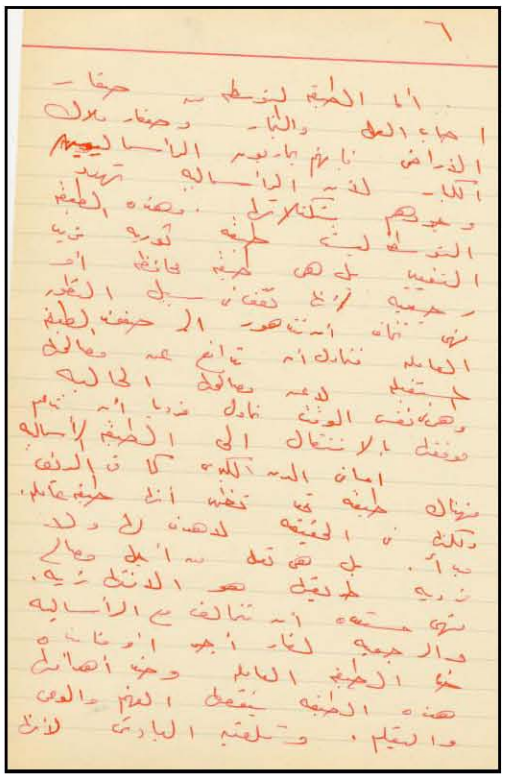

كالحكم الملكى المطلق أو كبار الاقطاعيين والرأسماليين غير الصناعيين؛ أى أن بعض الرأسماليين يستخدمون الطبقة العاملة ضد رأسماليين آخرين تتناقض المصالح معهم. وكل انتصار فى هذه الظروف، هو انتصار لرأس المال، الذى يستحوذ على كل نتائج النضال، ويحرم الطبقة العاملة من نتيجة كفاحها ونضالها. وتعود الطبقة العاملة بعد المعركة لتناضل مرة أخرى؛ من أجل الحصول على حقوقها، ومن أجل حياة أفضل.

وكل نضال طبقى هو فى الحقيقة نضال سياسى. الا أن انتظام الطبقة العاملة فى تنظيم سياسى واحد، يعرقله باستمرار تزاحم العمال فى بينهم. ولكن الذى يساعد الطبقة العاملة فى معركتها؛ يتمثل فى الصراع بين الرأسماليين أنفسهم، وكذلك انتقال قسم من طبقة الرأسماليين أو المفكرين الى جانب الطبقة العاملة. وكلما زادت الصناعة وتطورت، فان بعض الرأسماليين يواجهون الانهيار، أما الطبقة العاملة اللازمة للصناعة، فانها تنمو لأنها من ضرورات الصناعة، فالآلة لا تعمل الا بالعمال.

أما الطبقة المتوسطة من صغار أصحاب العمل والتجار وصغار ملاك الأراضى، فإنهم يحاربون الرأسماليين الكبار؛ لأن الرأسمالية تهدد وجودهم بتكتلاتها. وهذه الطبقة المتوسطة ليست طبقة ثورية تريد التغيير، بل هى طبقة محافظة أو رجعية؛ لأنها تقف فى سبيل التطور.

فهى تخاف أن تتدهور الى صفوف الطبقة العاملة؛ فتحاول أن تدافع عن مصالحها المستقبلية لا عن مصالحها الحالية. وهى فى نفس الوقت تحاول فرديا أن تدعم موقعها ؛ بالانتقال الى الطبقة الرأسمالية.

أما فى المدن الكبرى كما فى الريف، فهناك طبقة قد تظهر أنها طبقة عاملة، ولكنها فى الحقيقة لا هدف لها ولا مبدأ؛ بل هى تعمل من أجل مصالح فردية، طريقها هو الانتهازية. فهى مستعدة أن تتحالف مع الرأسمالية والرجعية لقاء أجر أو فائدة، ضد الطبقة العاملة وضد أهدافها. هذه الطبقة ينقصها الفهم والوعى والتعليم وتلقين

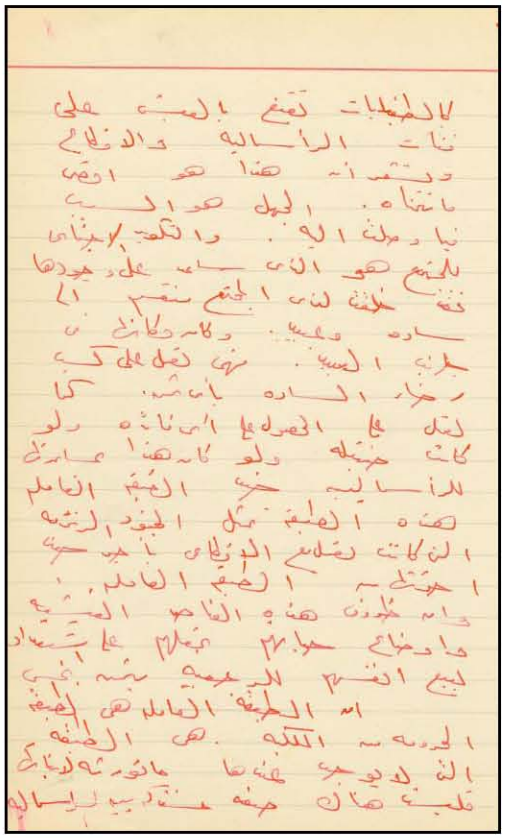

المبادئ؛ لأنها كالطفيليات تقنع بالعيش على فتات الرأسمالية والاقطاع، وتشعر أن هذا هو أقصى ما تتمناه. الجهل هو السبب فيما وصلت اليه، والتكوين الاجتماعى للمجتمع هو الذى ساعد على وجودها؛ فقد خلقت لترى المجتمع ينقسم الى سادة وعبيد، وكان مكانها فى جانب العبيد. فهى تعمل على كسب رضاء السادة بأى ثمن، كما تعمل على الحصول على أى فائدة؛ ولو كانت ضئيلة، ولو كان هذا بمساعدتها للرأسماليين ضد الطبقة العاملة.

هذه الطبقة تمثل الجنود المرتزقة التى كانت تعمل مع الاقطاعى بأجر ضد أخوتها من الطبقة العاملة.

إن ظروف هذه العناصر المعيشية وأوضاع حياتهم، تجعلهم على استعداد لبيع أنفسهم للرجعية بثمن بخس.

إن الطبقة العاملة هى الطبقة المحرومة من الملكية، هى الطبقة التى لا يوجد عندها ما تورثه لأبنائها؛ فليست هناك صفة مشتركة بين الرأسمالية والطبقة العاملة. فهناك فرق كبير بين العلاقة العائلية فى العائلة الرأسمالية، وبينها فى الطبقة العاملة.

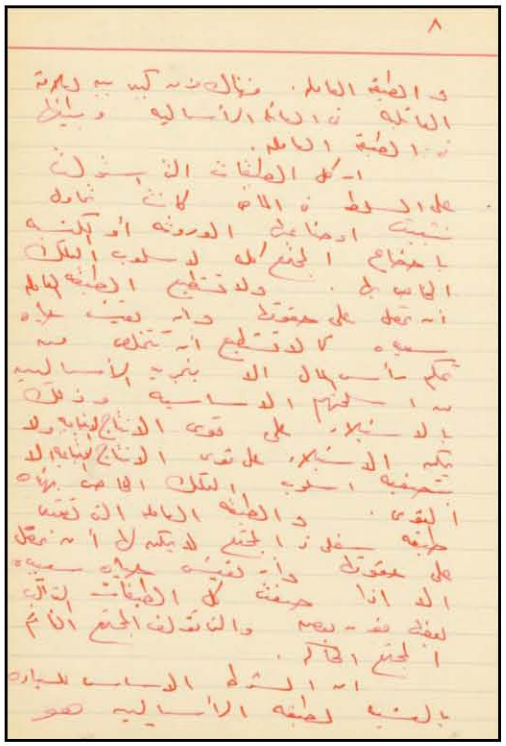

إن كل الطبقات التى استولت على السلطة فى الماضى، كانت تحاول تثبيت أوضاعها الموروثة أو المكتسبة؛ باخضاع المجتمع كله لأسلوب التملك الخاص بها. ولا تستطيع الطبقة العاملة أن تحصل على حقوقها وأن تعيش حياة سعيدة، كما لا تستطيع أن تتخلص من تحكم رأس المال، الا بتجريد الرأسماليين من أسلحتهم الأساسية؛ وذلك بالاستيلاء على قوى الانتاج الاجتماعية. ولا يمكن الاستيلاء على قوى الانتاج الاجتماعية الا بتصفية أسلوب التملك الخاص بهذه القوى. والطبقة العاملة، التى تعتبر طبقة سفلى فى المجتمع، لا يمكن لها أن تحصل على حقوقها وأن تعيش حياة سعيدة، الا اذا صفت كل الطبقات المتراكمة بعضها فوق بعض، والتى تؤلف المجتمع القائم؛ المجتمع الحاكم.

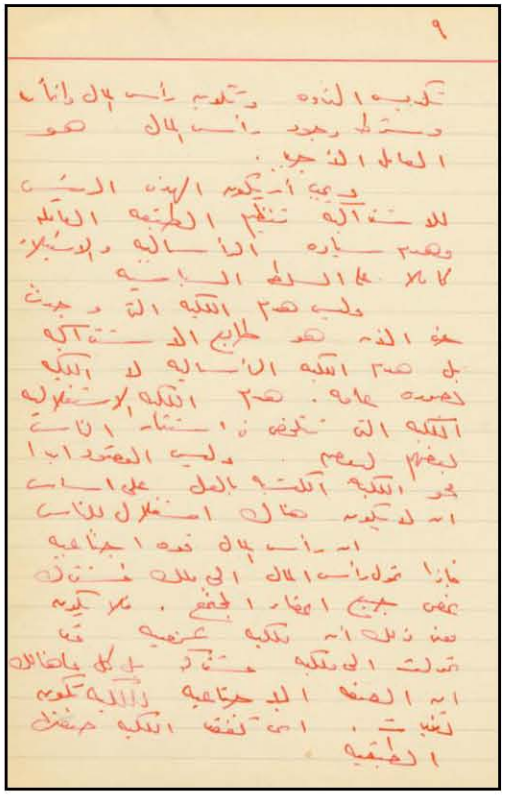

إن الشرط الأساسى للسيادة بالنسبة لطبقة الرأسماليين هو تكديس الثروة، وتكوين رأس المال وانمائه، وشرط وجود رأس المال هو العامل الأجير.

ويجب أن يكون الهدف الرئيسى للاشتراكية تنظيم الطبقة العاملة، وهدم سيادة الرأسمالية، والاستيلاء كاملا على السلطة السياسية.

وليس هدم الملكية التى وجدت حتى الآن هو طابع الاشتراكية، بل هدم الملكية الرأسمالية، لا الملكية بصورة عامة. هدم الملكية الاستغلالية؛ الملكية التى تتلخص فى استثمار الناس بعضهم لبعض. وليس المقصود أبدا محو الملكية المكتسبة بالعمل؛ على أساس أن لا يكون هناك استغلال للناس.

إن رأس المال قوة اجتماعية، فاذا تحول رأس المال الى ملك مشترك يخص جميع أعضاء المجتمع، فلا يكون معنى ذلك أن ملكية شخصية قد تحولت الى ملكية مشتركة، بل كل ما هنالك أن الصفة الاجتماعية للملكية تكون تغيرت؛ أى تفقد الملكية صفتها الطبقية.

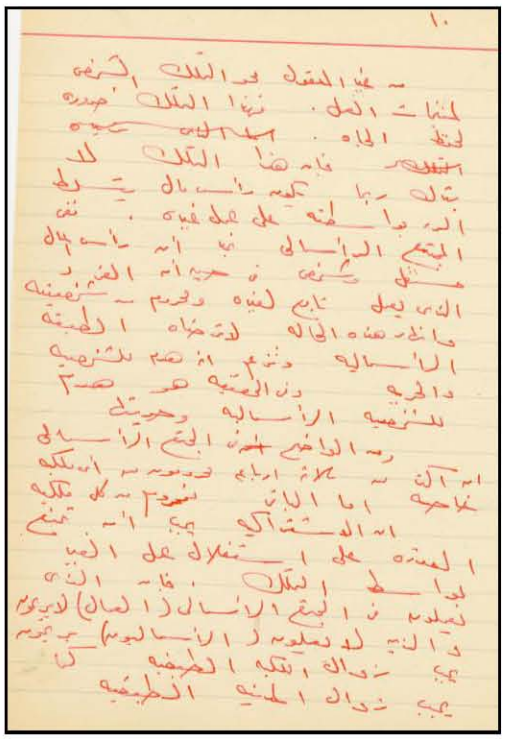

من غير المعقول محو التملك الشخصى لمنتجات العمل؛ فهذا التملك ضرورى لحفظ الحياة. فإن هذا التملك لا يترك، ربما يكون رأس مال يتسلط المرء بواسطته على عمل غيره. ففى المجتمع الرأسمالى نجد أن رأس المال مستقل وشخصى، فى حين أن الفرد الذى يعمل تابع لغيره ومحروم من شخصيته. وانهاء هذه الحالة لا ترضاه الطبقة الرأسمالية، وتزعم أنه هدم للشخصية الرأسمالية وحريتها.

ومن الواضح فى المجتمع الرأسمالى؛ أن أكثر من ثلاثة أرباعه محرومون من أى ملكية خاصة، أما الباقى فمحروم من كل ملكية.

إن الاشتراكية يجب أن تمنع القدرة على استغلال عمل الغير بواسطة التملك؛ فإن الذين يعملون فى المجتمع الرأسمالى (العمال) لا يربحون، والذين لا يعملون (الرأسماليون) يربحون.

يجب زوال الملكية الطبقية.

يجب زوال المدينة الطبقية.

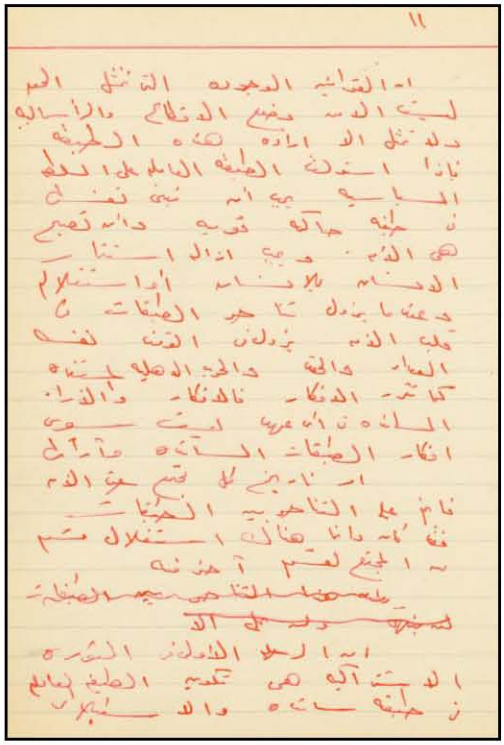

إن القوانين الموجودة التى تمثل الحق، ليست الا من وضع الاقطاع والرأسمالية، ولا تمثل الا ارادة هذه الطبقة. فاذا استولت الطبقة العاملة على السلطة السياسية، يجب أن تبنى نفسها فى طبقة حاكمة قومية، وأن تصبح هى الأمة. ويجب ازالة استثمار الانسان للانسان أو استغلاله.

وعندما يزول تناحر الطبقات فى قلب الأمة، يزول فى الوقت نفسه العداء والحقد والحرب الأهلية المستمرة، كما تتحرر الأفكار؛ فالأفكار والأراء السائدة فى أى عهد ليست سوى أفكار الطبقات السائدة وآرائها.

إن تاريخ كل مجتمع حتى الآن قائم على التناحر بين الطبقات، فقد كان دائما هناك استغلال قسم من المجتمع لقسم آخر منه.

إن المرحلة الأولى فى الثورة الاشتراكية هى تكوين الطبقة العاملة فى طبقة سائدة، والاستيلاء على السلطة،

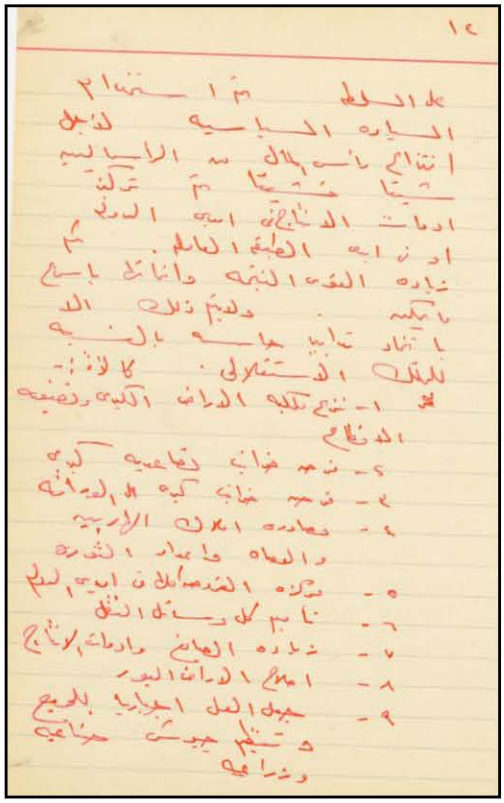

ثم استخدام السيادة السياسية لأجل انتزاع رأس المال من الرأسماليين شيئا فشيئا، ثم تركيز أدوات الانتاج فى أيدى الدولة، أو فى أيدى الطبقة العاملة، ثم زيادة القوى المنتجة وانمائها بأسرع ما يمكن. ولا يتم ذلك الا باتخاذ تدابير حاسمة بالنسبة للتملك الاستغلالى، كالآتى:

١- نزع ملكية الأراضى الكبرى وتصفية الاقطاع.

٢- فرض ضرائب تصاعدية كبرى.

٣- فرض ضرائب كبرى على الوراثة.

٤- مصادرة أملاك الهاربين والعصاة وأعداء الثورة.

٥- مركزة القروض كلها فى أيدى الدولة.

٦- تأميم كل وسائل النقل.

٧- زيادة المصانع وأدوات الانتاج.

٨- اصلاح الأراضى البور.

٩- جعل العمل اجباريا للجميع، وتنظيم جيوش صناعية وزراعية.

١٠- التوفيق بين العمل الصناعى والزراعى، ومحو الفرق بين المدينة والريف.

١١- جعل التعليم عاما واجباريا لجميع الأولاد، ومنع تشغيل الأحداث فى المصانع.

إن الطبقة العاملة فى نضالها ضد الرأسمالية تبنى نفسها فى طبقة حاكمة، ثم بصفتها طبقة حاكمة تهدم النظام الرأسمالى القديم؛ وبذلك تهدم ظروف التناقض والتناحر بين الطبقات، وتهدم الطبقات بصورة عامة. وما أن يختفى التناقض الطبقى خلال سير التطور، ويصبح كل الانتاج متمركزا فى أيدى أفراد متشاركين، حتى تنتهى جميع الصبغات السياسية؛ إذ أن الصبغة السياسية أو السلطة السياسية هى السلطة المنظمة لطبقة لكى تستغل طبقات أخرى.

وعلى أنقاض المجتمع الرأسمالى القديم – بطبقاته وتناقضاته الطبقية – يبرز مجتمع جديد متحرر من الاستغلال بكل معانيه؛ السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

هناك من يظن أنه بالاستطاعة أن نطبق الاشتراكية، بايجاد علاج للأمراض الاجتماعية؛ وذلك بتحسين أحوال الطبقة العاملة، وتنظيم أعمال البر والاحسان، واعلان آراء اصلاحية، ولكن فى نفس الوقت يريدون بقاء ظروف المعيشة والملكية على ما هى عليه، ثم يطالبون أن يخلو المجتمع من النضال، الذى لابد أن ينشأ من ظروف المعيشة القائمة نفسها. إنهم يريدون المجتمع الحالى، وعلى الطبقة العاملة أن تصبر حتى يزيد الانتاج؛ فتأخذ نصيبها.

إن الاصلاحات المطلوبة هى اصلاحات ادارية على أساس الوضع القائم، اصلاحات لا تمس علاقة رأس المال بالعامل الأجير. وهى تخاف من الثورة، ومن استمرار الثورة، هى محافظة بطبعها، رجعية بحكم المجتمع الذى عاشت فيه.

إن الثورة واستمرارها هى السبيل الوحيد لاقامة مجتمع متحرر من الاستغلال. إن الثورة هى السبيل الوحيد

لاقامة الاشتراكية، وإن استمرار الثورة لازم لتحقيق مجتمع ترفرف عليه الرفاهية.

إن الاشتراكية لا يمكن أن تبنى بالجمعيات الخيرية، ولكن تبنى بالعمل السياسى الثورى للطبقة العاملة.

إن الاشتراكية هى النضال المستمر فى سبيل أهداف ومصالح الطبقة العاملة، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف الا بتغيير النظام الاجتماعى التقليدى بكل وسيلة.

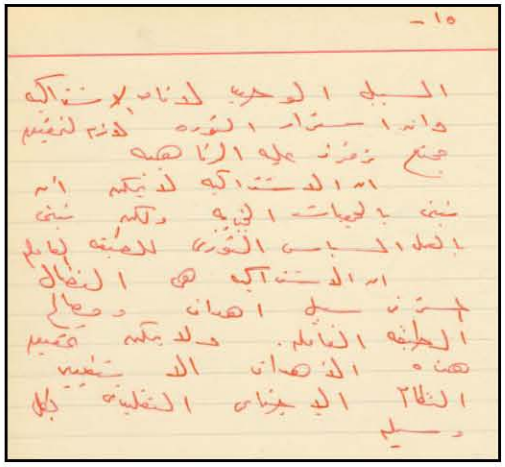

الأرض :

تحديد الملكية الزراعية بخمسين فدان – واعطاء سندات على الحكومة بثمن الزائد عن خمسين فدان:

الثمن سبعين مثل الضريبة.

الفائدة ٣,٥٪.

السندات تتداول فى السوق فى تاريخ يحدد (أى تمنع من التداول).

٥٠ فدان يدفع ضريبة ٢ جنيه.

ثمن الفدان ١٤٠ جنيه.

ثمن الخمسين فدان ٧٠٠٠ جنيه.

ربح السند ٢٤٥

ربح الفدان ١٤ الخمسين فدان ٧٠٠

٥٠ فدان تدفع ضريبة ٣ جنيه

ثمن الفدان ٢١٠

ثمن الخمسين فدان ١٠٥٠٠

ربح السند ٣٦٧,٥

ربح الفدان ٢١ الخمسين ١٠٥٠

إذا كانت الفائدة ٥٪

ربح السند الأول ٣٥٠

ربح السند الثانى ٥٥٠

أى نصف ما يحصل عليه من الايجار سبع أمثال الضريبة.

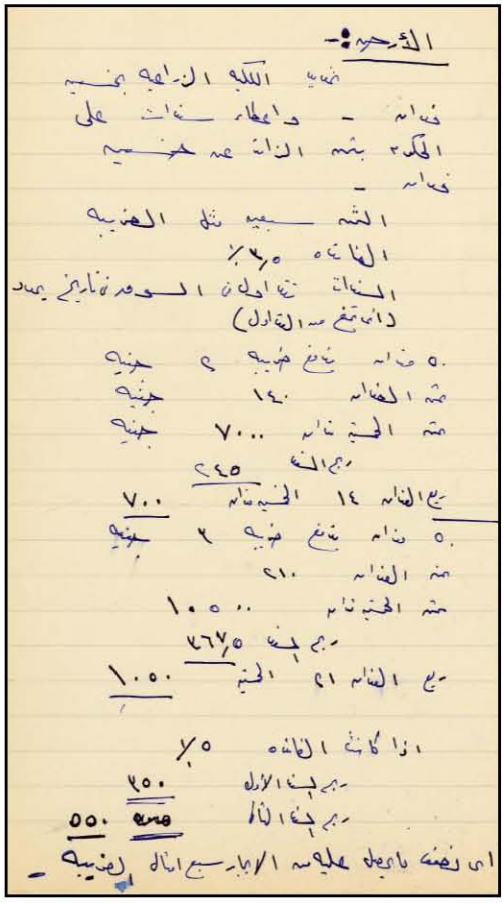

الأولاد:

يجب أن نفكر فى نظام تربية الأولاد ونحن نطور المجتمع الذى نعيش فيه، ويجب البحث عن الطريقة التى يتمكن بها من خلق رجال كاملين.

ولهذا فيجب أن يتوفر التعليم لجميع الأولاد، ولا مانع من زيادة سنة فى التعليم الابتدائى وانقاصها من التعليم الاعدادى؛ حتى يكون التعليم الابتدائى مفيدا لمن لا يتعلم بعد ذلك ومن يتجه الى العمل، وحتى يمكن العامل من أن يتابع تعليمه وهو يعمل.

ويمكن فى المدارس الابتدائية فى الريف تخصص حصص للزراعة فى السنتين الأخيرتين، وبذلك نوفر التعليم والثقافة والرياضة والثقافة الاشتراكية للأولاد.

ومن الضرورى أن يتناول الأولاد وجبة كاملة (غذاء كامل) ستة أيام فى الأسبوع.

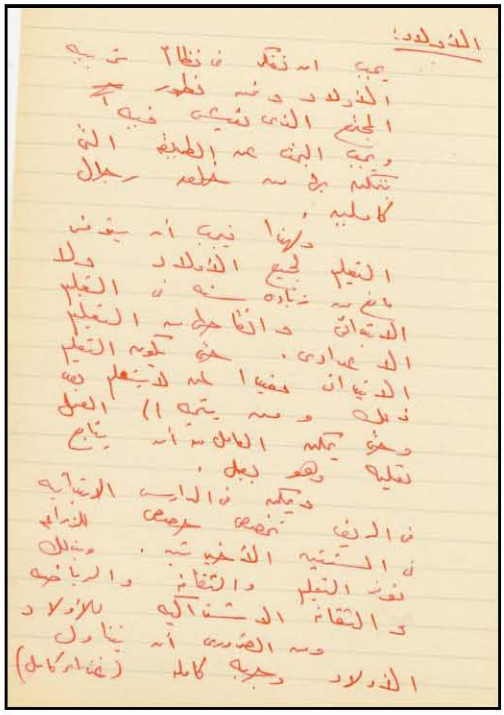

ويمكن حل المشاكل الادارية، باعطاء المسئولية للمحافظة والمركز والقرية، على أن تكون هناك لجنة رقابة من الاتحاد القومى.

وبذلك نوفر للأولاد فرصة نسبية للتغذية.

ثم بعد ذلك يكون العمل للأولاد فوق سن معينة، وليكن (١٥ سنة) أو (١٤ سنة).

وهناك سؤال هو : لماذا يعمل الأولاد من هم أقل من هذا السن؟ والاجابة هى:

الحاجة للأجر.

وما هو سبب الحاجة ؟

إما ضعف الأجر الذى يحصل عليه العائل، وإما عدم وجود عائل، وإما أن تكون الأم هى التى تعول ولا تجد عملا أو معاشا ، وإما تجد معاشا ضئيلا.

ولهذا يجب حل هذه المشاكل.

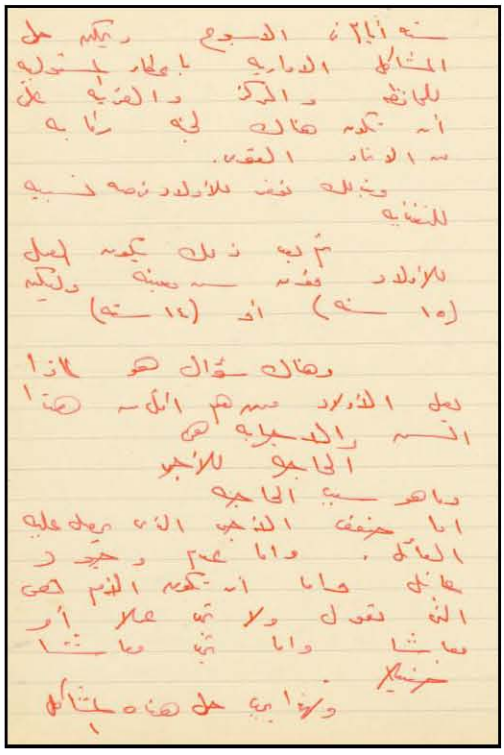

أما التعليم العالى والجامعى، فالواجب توفيره، مع ايجاد السكن والخدمة للطلبة الذين يفدون من القرى؛ حتى يمكن للتعليم الجامعى أن يخرج رجال كاملين، مع وجوب توفير العمل لكل خريجى الجامعات والتعليم العالى، أو لمن أتم التعليم الثانوى ولا محل له فى الجامعات أو المعاهد العليا. وأقصد بالعمل؛ أى عمل يدوى أو فكرى، اذ لا يجب الانتقاص من شرف العمل، والقضاء على فكرة الاستغلال التى سادت الطبقة الرأسمالية وقلدتها الطبقة الوسطى، التى أصبحت تحتقر العمل، ولا تقبل الا الأعمال المكتبية؛ على أساس أن العمل شئ حقير.

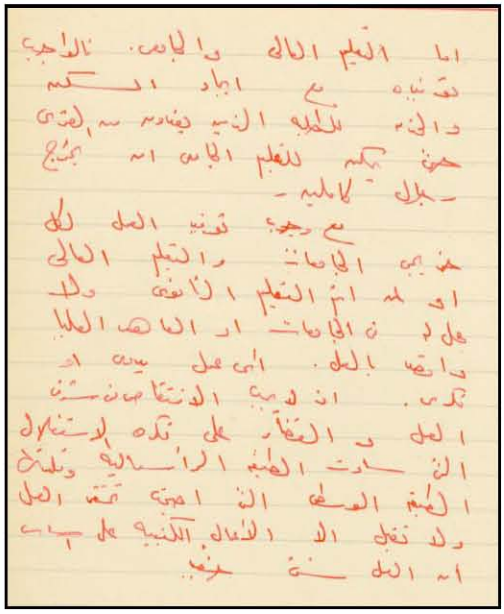

الصناعة :

يجب انهاء الاستغلال فى الصناعة، كما يجب أن لا يستغل العمل بواسطة رأس المال أو صاحب رأس المال؛ للحصول على الربح وتكديس الأموال، لاستخدامها كرأسمال جديد. إن هذه الأموال التى تعتبر أرباحا لصاحب رأس المال، ليست الا نتيجة عمل العامل الذى يشغل وسائل الانتاج. واذا اعتبرنا أن جزءا من هذه الأرباح فوائد لملكية وسائل الانتاج، فإن الجزء الباقى ليس الا استغلال لعمل العامل ، الذى يأخذ أجرا يسيرا لعمله يمكنه من العيش، ويترك باقى ناتج عمله للرأسمالى.

يجب تأميم كل الصناعات المتوسطة والثقيلة؛ لتكون الملكية اشتراكية.

ويتم ذلك بسندات تدفع لها فائدة معينة ٥٪، هذه الفائدة تكون فعلا فائدة ادخار رأس المال؛ وبهذا يصبح

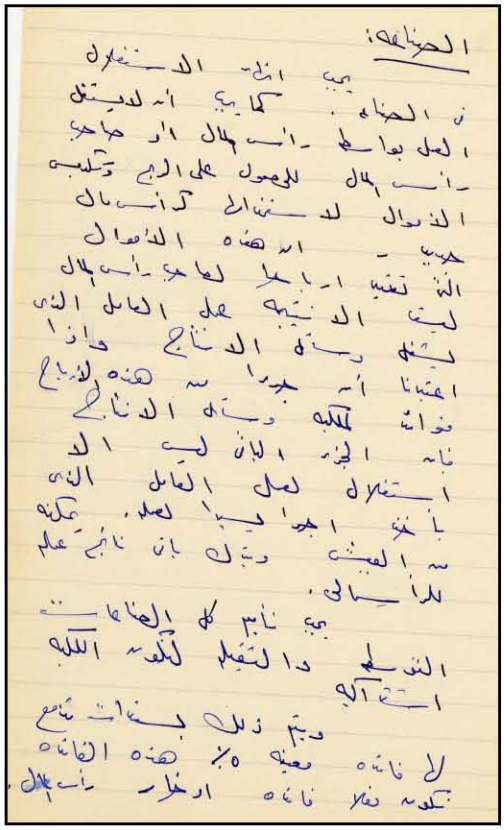

رأس المال وسيلة لزيادة الانتاج باستخدامه كادخار بفائدة محددة، ولا يصبح أداة استغلال للانسان وتشغيله وأخذ ناتج عمله.

والأمر ليس مصادرة رأس المال، وانما منع رأس المال من استغلال الانسان بأخذ عمله بأجر يسير؛ الأمر الذى ينتج عنه تراكم الأرباح على رأس المال، والاستزادة من استغلال الانسان، وازدياد تراكم الأرباح.. وهكذا.

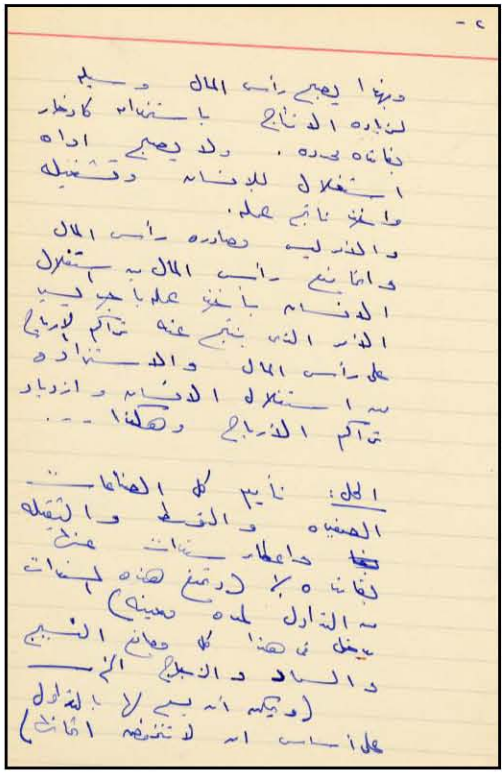

الحل: تأميم كل الصناعات الصغيرة والمتوسطة والثقيلة، واعطاء سندات عنها بفائدة ٥٪ (وتمنع هذه السندات من التداول لمدة معينة).

يدخل فى هذا كل مصانع النسيج والسماد والزجاج.. الخ.

(ويمكن أن يسمح لها بالتداول على أساس أن لا تنخفض أثمانها).

ادارة الصناعة المؤممة:

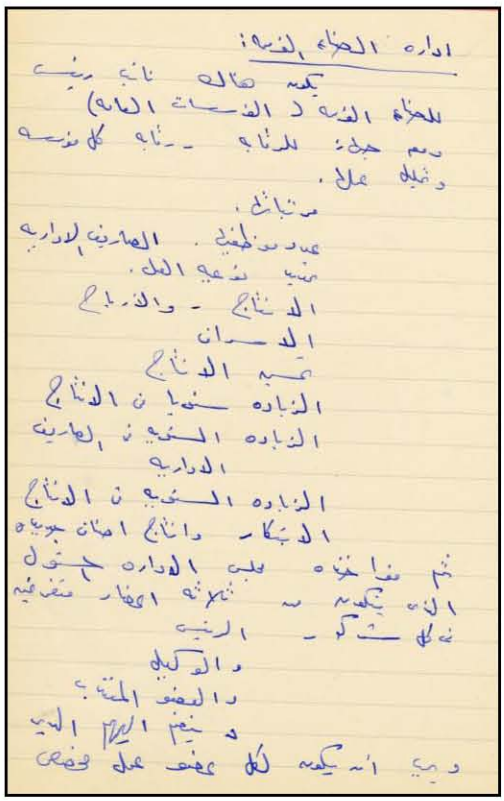

يكون هناك نائب رئيس للصناعة المؤممة (المؤسسات العامة)، ومعه جهاز للرقابة. رقابة كل مؤسسة وتحليل عملها..

مرتباتها.

عدد موظفيها – المصاريف الادارية.

تحديد نوعية العمل.

الانتاج والأرباح.

الاسراف.

تحسين الانتاج.

الزيادة سنويا فى الانتاج.

الزيادة السنوية فى المصاريف الإدارية.

الزيادة السنوية فى الانتاج.

الابتكار، وانتاج أصناف جديدة.

ثم مؤاخذة مجلس الإدارة المسئول، الذى يتكون من ثلاثة أعضاء متفرغين فى كل شركة – الرئيس.

والوكيل.

والعضو المنتدب.

وينضم إليهم المدير.

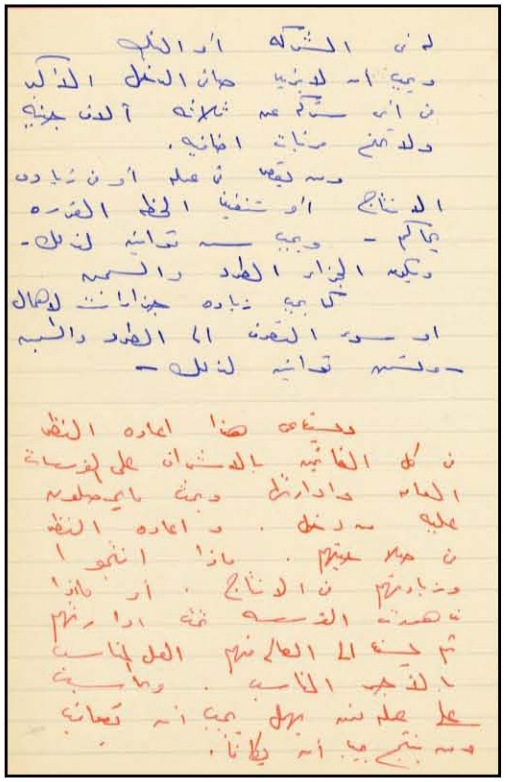

ويجب أن يكون لكل عضو عمل مخصص له فى الشركة أو البنك.

ويجب أن لا يزيد صافى الدخل الأكبر فى أى شركة عن ثلاثة آلاف جنيه، ولا تمنح مرتبات اضافية.

ومن يقصر فى عمله أو فى زيادة الإنتاج أو تنفيذ الخطة المقررة؛ يحاكم – ويجب سن قوانين لذلك – ويكون الجزاء الطرد والسجن.

كما يجب زيادة جزاءات الإهمال أو سوء التصرف، الى الطرد والسجن، وتسن قوانين لذلك.

ويستدعى هذا إعادة النظر فى كل القائمين بالإشراف على المؤسسات العامة وإدارتها، وبحث ما يحصلون عليه من دخل، وإعادة النظر فى صلاحيتهم؛ ماذا أنتجوا؟ وزيادتهم فى الإنتاج، أو ما اذا تدهورت المؤسسة تحت ادارتهم، ثم يسند الى الصالح منهم العمل المناسب، بالأجر المناسب، ومحاسبته على عمله؛ فمن يهمل يجب أن يعاقب، ومن ينتج يجب أن يكافأ.

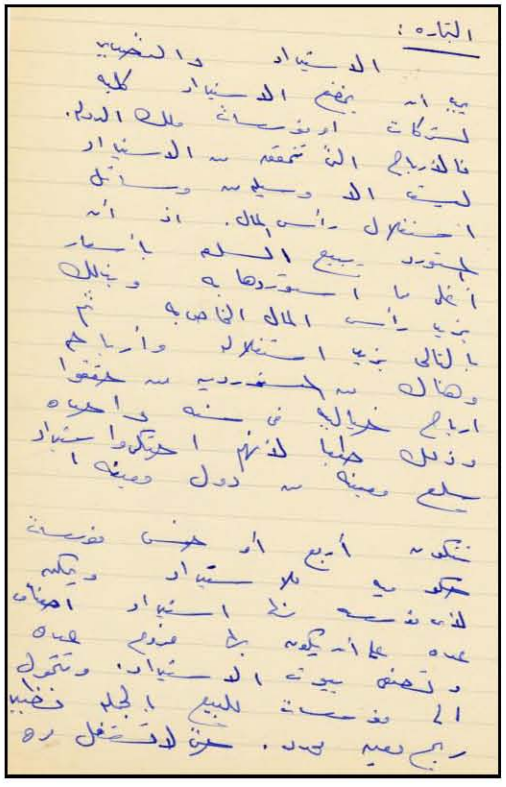

التجارة :

الاستيراد والتصدير:

يجب أن يخضع الاستيراد كلية لشركات أو مؤسسات ملك الدولة؛ فالأرباح التى تحقق من الاستيراد ليست الا وسيلة من وسائل استغلال رأس المال. اذ أن المستورد يبيع السلعة بأسعار أغلى مما استوردها به؛ وبذلك يزيد رأس المال الخاص به، ثم بالتالى يزيد استغلاله وأرباحه.

وهناك من المستوردين من حققوا أرباحا خيالية فى سنة واحدة؛ وذلك طبعا لأنهم احتكروا استيراد سلع معينة من دول معينة.

تتكون أربع أو خمس مؤسسات حكومية للاستيراد، ويمكن لأى مؤسسة منها استيراد أصناف عدة، على أن يكون بها فروع عدة، وتصفى بيوت الاستيراد، وتتحول الى مؤسسات للبيع بالجملة نظير ربح معين محدد؛ حتى لا تستغل مرة أخرى. ويدمج الموظفين العاملين فى بيوت الاستيراد الحالية فى المؤسسات الجديدة.

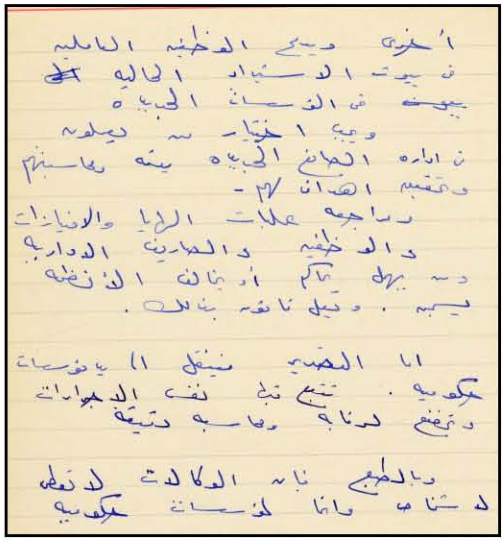

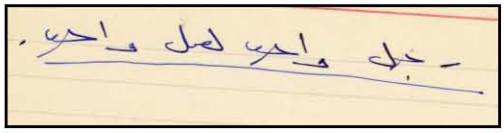

ويجب اختيار من يعملون فى إدارة المصانع الجديدة بدقة، ومحاسبتهم، وتحقيق أهداف لهم.

ومراجعة عمليات المهايا والامتيازات، والموظفين والمصاريف الادارية، ومن يهمل يحاكم، أو يخالف الأنظمة يسجن؛ ويعمل قانون بذلك.

أما التصدير فينقل إلى يد مؤسسات حكومية، تتبع فيها نفس الاجراءات، وتخضع لرقابة ومحاسبة دقيقة.

وبالطبع فإن الوكالات لا تعطى لأشخاص، وانما لمؤسسات حكومية.

رجل واحد لعمل واحد.

احتفالات الوحدة ١٩٦١/٢/٢٢